العرب
الجمعة 2021/11/05
السنة 44 العدد 12231

بورصة أبوظبي تتجاوز حذرها وتطلق سوقا للمشتقات المالية

العمل على توفير أدوات تحوّط للمستثمرين لإدارة المخاطر بشكل فعّال

دخلت أبوظبي مرحلة أكثر انفتاحا في خططها المتعلقة بتطوير نشاط بورصة الإمارة حين بدأت فعليا في عملية تسويق أول منتجات المشتقات المالية، في تحرك يرجح أن يحقق إيرادات أكبر مع إمكانية جذب المزيد من المستثمرين، رغم أن البعض يرى أنها واحدة من أهم وأخطر الأدوات المالية في الأسواق.

هنا ندلك على طريقة الاستثمار في المخاطر

أبوظبي – بدأت سوق أبوظبي للأوراق المالية رسميا الخميس تداول باكورة المشتقات المالية ضمن مبادراتها الرامية لمواكبة ما تقدمه الأسواق العالمية المماثلة من منتجات وخدمات مبتكرة تلبي تطلعات المستثمرين مع أنها قد تبدو خطوة محفوفة بالمخاطر.

وذكر مكتب أبوظبي الإعلامي في بيان نشره على حسابه في تويتر أنه مع إطلاق العقود المستقبلية للأسهم المفردة ستتيح المنصة الجديدة للمستثمرين والمتداولين فرصة الاستفادة من مجموعة من المزايا أهمها زيادة الرافعة المالية وإمكانية تحقيق المكاسب خلال أوقات صعود السوق وهبوطها، بجانب التحوط ضد مخاطر المحافظ الاستثمارية.

وقال محمد علي الشرفاء، رئيس مجلس إدارة بورصة أبوظبي، إن "إطلاق سوق المشتقات المالية بشكل محطة بارزة ضمن مسيرة نجاح سوق أبوظبي للأوراق المالية التي رغم تاريخها القصير استطاعت أن تحقق سلسلة من الإنجازات النوعية لتمضي قدما بوتيرة نمو متسارعة".

محمد علي الشرفاء

السوق تعزز جهودنا لتوفير محفظة واسعة من المنتجات المبتكرة

وأضاف "ستعزز جهودنا لتوفير محفظة واسعة من المنتجات والخدمات المبتكرة زخم النمو الاقتصادي المستدام في الإمارة، مما يفتح آفاقاً أوسع أمام المستثمرين للاستفادة من فرص النمو الفريدة التي توفرها شركات أبوظبي".

وشهدت بورصة أبوظبي تداول العقود المستقبلية للأسهم المفردة التابعة لخمس كيانات، وهي مجموعة اتصالات وبنك أبوظبي الأول والشركة العالمية القابضة وأدنوك للتوزيع والدار العقارية.

والمشتقات، هي عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة أصول حقيقية أو مالية أخرى تشمل أسهما أو سندات أو عملات أجنبية أو سلعا أو ذهبا.

ويكون لتلك العقود مدة زمنية معينة، بالإضافة إلى سعر وشروط يتم تحديدها عند تحرير العقد بين البائع والمشتري، ومن أشهر صورها المستقبليات والاختيارات والعقود الآجلة والمبادلات.

ويقول خبراء أسواق المال إن منتجات المشتقات هي أدوات تداول بديلة توفر فرص تداول وتحوط للمستثمرين، كما أنها تقدم ميزات مضمنة في منتجاتها مثل البيع على المكشوف والرافعة المالية.

غير أن البعض يرى أن منتجات المشتقات محفوفة بالمخاطر فهي مثل أي ورقة مالية أخرى، والمعروفة على كونها المفتاح لبدء التداول، حيث يُنظر إليها أنها منتجات أكثر تعقيدا تتطلب معرفة أعمق بالاستخدامات والمخاطر والفوائد.

وكانت بورصة السعودية "تداول" من أوائل أسواق المال في منطقة الخليج التي بدأت تتعامل بهذه الأدوات المالية، حيث فتحت أبوابها في أغسطس العام الماضي أمام سوق المشتقات المالية ليدخل أكبر اقتصاد عربي مرحلة أكثر انفتاحا في خططه الاستراتيجية المتعلقة بإصلاح نشاط سوق المال.

ومن الواضح أن المشرفون على سوق المال في أبوظبي ماضون في تنفيذ مبادراتها الاستراتيجية الهادفة لضمان سوق مالية سهلة التمويل ومحفزة للاستثمار وداعمة لثقة المتعاملين فيها.

وتؤكد هيئة سوق المال أنه من المتوقع أن تُضاف المزيد من العقود المستقبلية للأسهم المفردة في وقت لاحق من العامين الجاري والقادم.

وستطلق بورصة أبوظبي العقود المستقبلية للمؤشرات في الربع الأول من العام 2022 قبل توسيع سوق أبوظبي للأوراق المالية محفظة منتجاته من المشتقات المالية، التي يعتمد تشغيلها على تقنيات حديثة مقدمة من ناسداك للأسواق المالية.

ومن المرجح أن تنضم 3 كيانات أخرى، هي كيو لصناعة السوق التابعة لشركة أي.دي.كيو القابضة وبي.أتش. أم كابيتال والرمز كابيتال إلى سوق المشتقات المالية الجديد لتوفير السيولة في المنصة الجديدة مما يعزز من كفاءة وانتظام النشاط.

وسيسهم منح رخص التداول بالهامش قصير الأجل للمزيد من الوسطاء في زيادة المشاركة في السوق. ويأتي إطلاق سوق المشتقات المالية بالتزامن مع إطلاق الطرف المقابل المركزي، بهدف تعزيز كفاءة واستقرار السوق وتحسين الثقة بإمكاناتها.

وستدعم العقود المستقبلية لكلّ من الأسهم المفردة والمؤشرات استراتيجية أي.دي.إكس ون التي تهدف إلى مضاعفة القيمة وتعزيز النشاط الاستثماري في سوق المال.

ويتمثل هدف استراتيجية أي.دي.إكس ون، التي تم تدشينها مطلع هذا العام، في ترسيخ جاذبية سوق أبوظبي للأوراق المالية انطلاقا من عدة محاور تشمل توسيع نطاق محفظة المنتجات والخدمات في السوق، والاستثمار في تطوير بنية تحتية عصرية ومتطوّرة بالشراكة مع شركات رائدة عالمياً.

واعتبر سعيد الظاهري الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية أن إطلاق سوق المشتقات المالية يُعتبر خطوة مهمة ستضيف فصلا جديدا إلى قصّة نجاح بورصة الإمارة.

وقال إن "هذه السوق ستزود المستثمرين بالأدوات اللازمة لتنفيذ استراتيجيات تداول معقدة، كما ستتيح لهم تكوين رؤية أشمل حول توجهات الأسهم المفردة والمؤشرات بطريقة فعّالة".

وتشير البيانات الرسمية إلى أن قيمة الشركات المُدرجة في بورصة أبوظبي وصلت إلى ضعف القيمة منذ بداية 2021، حيث تجاوزت نحو 1.48 تريليون درهم (400 مليار دولار)، مدعومة بسلسلة من عمليات الإدراج وزيادة الاستثمار الدولي.

وارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة تخطّت الخمسين في المئة خلال العام الجاري، ما جعله أحد أفضل مؤشرات الأسهم أداءً في جميع أنحاء العالم خلال الفترة ذاتها.

وفي الشهر الماضي أطلقت أبوظبي صندوقا للاكتتابات بقيمة خمسة مليارات درهم سيستثمر فيما يتراوح بين خمس وعشر شركات سنويا مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

القطاع المصرفي الكويتي يُثبت قدرته على امتصاص الصدمات

الكويت – يعطي نمو أعمال البنوك الكويتية رغم التدابير المنجرة عن الأزمة الصحية لمحة عن استقرار ومتانة القطاع المصرفي الذي تعوّل عليه الحكومة كونه أحد صمامات الأمان لنمو الاقتصاد بفضل السيولة الكافية لتمويل المشاريع وضمان استدامتها.

وآخر التقييمات الإيجابية التي حظي بها القطاع ما جاء في تقرير حديث نشرته وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية حيث لخص الخبراء نشاطه بالقول إنه "قوي بفضل إدارة السياسة النقدية المتبعة".

وقال خبراء موديز في تقرير حول أوضاع القطاع المصرفي الكويتي إن "القطاع مدعوم بالتصنيف الائتماني السيادي للبلد الخليجي عند أي 1 مع نظرة مستقبلية مستقرة بفضل المستويات المرتفعة من الثروة المالية والأصول واحتياطاته النفطية الضخمة".

وترى الوكالة أن من دلائل قوة السياسة النقدية التي تتمتع بها الكويت هو انخفاض معدل التضخم والتنظيم القوي والحصيف للقطاع المصرفي من قبل بنك الكويت المركزي ما جعل القطاع مستقرا خلال التذبذبات التي واجهها الاقتصاد الكلي للبلاد.

ومن أسباب تحقق مستوى منخفض للتضخم هو التحول من ربط العملة المحلية بالدولار الأميركي إلى ربطها بسلة عملات وهذا من شواهد فاعلية إدارة السياسة النقدية للكويت.

ويبلغ عدد المؤسسات المالية العاملة في القطاع المصرفي الكويتي 23 بنكا، يتكون من 16 بنكا تجاريا تقليديا بما في ذلك 11 بنكا أجنبيا وستة بنوك إسلامية بما فيها بنك إسلامي أجنبي واحد.

وبحسب بيانات بنك الكويت المركزي، وصل إجمالي أصول البنوك الكويتية بنهاية العام الماضي إلى حوالي 71 مليار دينار (232.5 مليار دولار).

وبالنسبة إلى أوضاع العمليات الائتمانية لدى القطاع المصرفي الكويتي، فإن القروض الاستهلاكية التي تقدمها البنوك المحلية كانت المحرك الرئيس لنمو الائتمان خلال السنوات الأخيرة.

وتظهر المؤشرات أن نسبتها ارتفعت لتصل إلى 38 في المئة من إجمالي القروض المصرفية في نهاية أغسطس الماضي، على أساس سنوي.

وأكدت موديز أن هذه القروض تعتبر منخفضة المخاطر نسبيا "نظرا لأنها تقدم لموظفي القطاع الحكومي الكويتيين في أغلب الأحيان وبأقساط شهرية تستقطع مباشرة من رواتبهم".

وكالة موديز

القطاع مدعوم بالتصنيف الائتماني السيادي الجيد للكويت

ويعتقد محللو الوكالة أن من أهم سمات القطاع المصرفي الكويتي حاليا هو انخفاض تعرضه لتمويل الأسواق الأجنبية التي يحتمل أن تكون متقلبة، إذ أن المطلوبات الأجنبية للقطاع لا تتجاوز 15 في المئة من إجمالي المطلوبات حتى نهاية أغسطس الماضي.

وتنسجم هذه التقييمات الإيجابية مع ما أكده محافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل في نهاية شهر يوليو الماضي من أن القطاع المصرفي والمالي في الكويت مستقر في ظل الصدمات النفطية والاقتصادية التي يعيشها العالم منذ العام الماضي.

وقال الهاشل حينها إن "وضع السيولة في البنوك الكويتية سليم وإن الربحية تظل جيدة رغم التحديات الاقتصادية الناجمة عن أزمة فايروس كورونا" ولكنه حذر من سحب إجراءات التحفيز أسرع من اللازم إذ قد يؤدي ذلك لتخلف مقترضين عن السداد.

إلا أنه أشار إلى أن الديون الرديئة زادت 43 في المئة في العام الماضي، وأغلبها نابع من القطاع العقاري، رغم أن نسبة الديون الرديئة ظلت عند مستوى صحي يبلغ اثنين في المئة.

ولم تصدر الكويت أدوات دين دولية منذ عام 2017 لتمويل الإنفاق لانتهاء العمل بقانون الدين العام ولجأت عوضا عن ذلك لمصادر بديلة للتمويل مثل مبادلة أصول بين صندوق الثروة السيادي الضخم والخزانة.

الإمارات تستثمر في ترميد المخلفات لتوليد الكهرباء

تواجه خطة الحكومة الإماراتية، التي أعطت الضوء الأخضر لبناء محارق لترميد النفايات غير القابلة لإعادة التدوير وتحويلها إلى كهرباء، بعض التحفظات من قبل منظمات معنية بالبيئة، في الوقت الذي تزداد فيه معدلات الاستهلاك في البلاد بموازاة ارتفاع الطلب على الطاقة.

الشارقة (الإمارات) – تعكف السلطات الإماراتية على بناء أربع محارق لترميد المخلفات، لتكون بذلك أول بلدان الشرق الأوسط التي تشرع في عملية "تحويل النفايات إلى طاقة" يمكن الاستفادة منها.

وفي حين تظهر بيانات حكومية أن معدل استهلاك الفرد من الكهرباء يعد من بين الأعلى على مستوى العالم، تشير إحصائيات وزارة البيئة إلى أن معدل النفايات المنزلية يبلغ حوالي 1.8 كليوغرام للفرد في اليوم، وهو من بين الأعلى في العالم كذلك.

وفيما يؤكد القيّمون على المشروع أنّ المخاطر البيئية الناجمة عن الحرق ضئيلة، تحذر منظمات غير حكومية من بيانات قد تفتقر للدقة وملوثات تقول إنه لم يتم قياسها بشكل كاف لتحديد مدى ضررها.

وقالت المهندسة نوف الوزير، التي تعمل في شركة "بيئة" المشرفة على المشروع في إمارة الشارقة، لوكالة الصحافة الفرنسية "لا يعلم كل الناس أن للنفايات قيمة. في شركة بيئة، هذا هو المبدأ الذي نعتمده".

وحاليا، ينشغل عمّال في إنجاز المنشأة في الوقت المحدد، حيث إنّه من المقرّر أن تبدأ العمل بحلول نهاية العام الجاري على أن تكون قادرة على استيعاب 300 ألف طن من النفايات سنويا، لتزود حوالي 28 ألف منزل بالكهرباء.

وتملك شركة بيئة خمس منشآت مختلفة تتخصص كل منها في معالجة وإعادة تدوير أنواع معينة من النفايات، مثل نفايات البيوت العادية والمركبات غير الصالحة للاستعمال.

وفي دبي المجاورة، المعروفة بناطحات السحاب ومراكز التسوق الكبيرة المتعطشة للطاقة، تم التخطيط لإنشاء محرقة أكبر في 2024 في منطقة الورسان 2 بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 1.2 مليار دولار. ومن المتوقع أن تتعامل مع 1.9 مليون طن سنويا أو 45 في المئة من النفايات المنزلية في الإمارة.

ويقول رياض بستاني، مؤسس شركة إيكوسكوير في دبي، التي تقدم حلول إدارة النفايات للصناعة والخدمات العامة، إنّ في الإمارات "نستهلك كثيرا ونرمي كثيرا".

وتتراكم النفايات في مكبّات ضخمة، بينها ستة في دبي وحدها تغطّي 1.6 مليون متر مربع، وهي مساحة تقول بلدية الإمارة إنه يمكن أن تصل إلى نحو 5.8 مليون متر مربع في العام 2041 إذا لم يتم التوصل إلى حلول أخرى.

وتفيد إيما باربر، مديرة شركة دغريد التي تصنّع الملابس والأكسسوارات من زجاجات المياه البلاستيكية المعاد تدويرها، بأن تكاليف مكبّات النفايات "تكاد تكون معدومة، لذا فهي رخيصة للغاية، كما أنّه من السهل التخلص من جميع المواد في الصحراء".

وأعلنت دبي في السابق عن رغبتها في تقليص مكبّات النفايات بنسبة 75 في المئة بحلول العام 2021.

وشرعت الإمارات، وهي من بين أكبر عشر بلدان مصدّرة للنفط في العالم، في حملة لتنويع اقتصادها ومصادر الطاقة، لاسيما مع تدشين أول محطة للطاقة النووية في العالم العربي.

وأعلنت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية الخميس اكتمال الأعمال الإنشائية في المحطة الثالثة من محطات براكة للطاقة النووية.

وقالت في بيان على منصتها الإلكترونية إن المحطة، الواقعة بمنطقة الظفرة في العاصمة أبوظبي، تستعد الآن للتشغيل وهي بصدد بدء العمل لتوصيل الكهرباء النظيفة في 2023.

وبحسب تقرير حكومي صدر في 2019، تعتمد البلاد بنسبة 90 في المئة على الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة. وتشير إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة إلى زيادة في استهلاك الكهرباء في الإمارات بحوالي 750 في المئة منذ العام 1990.

ومنذ ذلك الوقت، تحوّلت الإمارات إلى مركز إقليمي للأعمال والسياحة والاستثمار والبناء، وتضاعف عدد السكان وتطوّرت البنية التحتية بشكل جذري في بلد معروف بمراكز التسوق فيه والسيارات الفاخرة ومكيفات الهواء المنتشرة في كل مكان.

نوف الوزير

لا يعلم كل الناس أن للنفايات قيمة، لكنه مبدؤنا بشركة بيئة

رامي شعار

تحويل النفايات إلى كهرباء ليس بالضرورة طاقة خضراء

ويرى يانيك فاك، الخبير في منظمة زيرو ويست أوروبا، أن حرق النفايات قد يكون الحل "الأسهل" بدل المكبات التي تستهلك مساحة، مشيرا رغم ذلك إلى أنّ الحرق بعيد عن أن يكون "وسيلة" مراعية للبيئة.

وقال فاك لوكالة الصحافة الفرنسية إنّ "الأكثر فائدة للمناخ والبيئة هو جمع النفايات وفرزها وإعادة تدويرها بشكل أكبر مما عليه الوضع حاليا".

ودعت المنظمة غير الحكومية ومقرها بروكسل إلى وقف تشييد محارق نفايات جديدة والتخلص التدريجي من المحارق القديمة بحلول العام 2040، محذرة من أن الكهرباء التي تنتجها كثيفة الغازات المسببة للاحتباس الحراري، حتى بالمقارنة مع بعض محطات الطاقة التي تعمل بالوقود الأحفوري.

ويوضح فاك أن "الحرق أكثر فاعلية عندما ينتج الحرارة أيضا، وبالتالي فهو عملي في بلدان الشمال الأوروبي. ولكن إذا تم إنتاج الكهرباء فقط، فإنّ كثافة غازات الاحتباس الحراري لهذه الطاقة تكون عالية جدا".

وفي مطلع أكتوبر الماضي، أعلنت الإمارات أنها تسعى إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2050، وهو ما يتطلب الإسراع في تنفيذ مخططها لإنتاج الكهرباء من المصادر النظيفة.

واعتبر رامي شعار، الشريك المؤسّس لشركة واشمان لغسل الملابس وكيها التي تجمع الغسيل من الزبائن إلى جانب النفايات المفرزة، أن تحويل النفايات إلى كهرباء ليس "بالضرورة طاقة خضراء".

وأضاف "إنه حل نوعا ما تجاه عدم استخراج المزيد من النفط، لكنّه لا يحل المشكلة برمتها".

عليكم بالنفايات ونتعهد بإيصال التيار لكم عبر الكابلات